

## أسس مشروعية النظام السياسي الجزائري Principles of Algerian Political System

ملیكة فریمش

جامعة قسنطينة 3، (الجزائر)، [Malika.frimeche@univ-constantine3.dz](mailto:Malika.frimeche@univ-constantine3.dz)

تاریخ النشر: 2021/06/07

تاریخ قبول النشر: 2020/12/18

تاریخ الإستلام: 2020/11/29

ملخص :

نحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على مرتكزات مشروعية النظام السياسي الجزائري باعتبارها عامل مهما بل مصيري وحيوي في مدى استمراريته وبقائه، من حيث أنها لا تقف فقط عند مسألة خضوعها وامثالها للقانون، بل تتعدى ذلك إلى كل ما يمكنه ضمان رضا وقبول المحكومين لهذا النظام، غير أن ما تعرفه الجزائر من أحداث تكاد تكون دورية تجلت في شكل هبات شعبية أو إضرابات ذات مطالب جماهيرية أو فتوية كان آخرها حراك 22 فيفري 2019 والذي استمر في الميدان أكثر من سنة إلى غاية تفاقم وباء الكورونا، كل هذا يوحي بوجود مشاكل داخلية يعبر عنها ب أزمة مشروعية النظام السياسي. **الكلمات المفتاحية:** مشروعية؛ أزمة؛ نظام سياسي جزائري؛ مطالب شعبية .

### Abstract:

This article strives to clarify the most basic elements of Algerian political system's legitimacy, as it is considered a vital factor for the continuity and sustainability of this system. However, this concept does not rely only on legality which means the respect of rules and laws, but requires also people's acceptance and satisfaction of the out put of this political system. Moreover, what Algeria has known as quasi regular events illustrated in many forms as well as popular uprisings and general or specific demonstrations lead by some social classes. And the last popular Hirak that has lasted from 22<sup>nd</sup> of February 2019 to Corona Virus pandemic crises, proves the existence of big problems inside this system called generally legitimacy' crises.

**Key words :** Legitimacy; crises; Algerian political System; popular grievances .

عرفت الجزائر منذ 22 فيفري 2019 حراك شعبي تصاعدت مطالبه من رفض للعهد الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى ضرورة تغيير شامل في النظام السياسي "A Total Change" تحت شعار "يتنحوا قاع" بمعنى فليذهبوا جميعا، حيث اعتبره البعض تعبيرا عن رفض الشعب له وعدم الرضا بكل قراراته بدأ باستقالة الرئيس، والامتنال لدستوره ولا حتى قبول الجلوس في مرحلة معينة على طاولة للحوار والاتفاق على حل لهذه الأزمة التي باتت تثقل كاهل الدولة وتهدد أمنها، وإن كانت الانتخابات الرئاسية مخرجا بالنسبة للعديد من المهتمين بالشأن الجزائري، فإن استمرارية الخروج للشارع في كل جمعة ولمدة قياسية من طرف نسبة ولو أقل من الشعب تعد مؤشرا واضحا عن استدامة رفضه وعدم قبوله لمخرجاته. تأكدت أكثر مع الأزمة الصحية التي تعرفها البلاد نتيجة تداعيات تفشي وباء الكورونا عالميا والارتفاع المستمر لعدد الإصابات والوفيات.

يعبر عن هذا الرفض في العلوم السياسية التي هي فرع من فروع العلوم الاجتماعية، تعنى بالاهتمام إلى جانب مواضيع عديدة بدراسة السلطة وأشكال ممارستها تعبيرا على قدرة التأثير في سلوكيات وقرارات ومعتقدات الآخرين، بأزمة مشروعية النظام، خاصة وأن هذه العلوم تفرق بين هذا المصطلح أي السلطة Authority والقوة Power، اللذان كثيرا ما يتداخلان في المعنى وليس المحتوى من حيث أن السلطة ما هي إلا قوة مشروعية "Legitimate power"، بمعنى أنها تتميز بقبول المحكومين لقرارات وسلوكيات حكامهم، فيتوجب وفقا لذلك خضوعهم لقوة إكراهها الشرعية، التي هي نفسها تستند لمجموعة من الأسس قد تختلف من نظام إلى آخر، بل من مرحلة لأخرى داخل نفس النظام .

من خلال ما سبق نسعى من خلال هذه الورقة البحثية محاولة الإجابة على التساؤل الأساسي الذي يمكن تلخيصه في: ما هي مرتكزات مشروعية النظام السياسي الجزائري؟ وهل هي تمر بأزمة؟ نعتقد أن الإجابة على هذا السؤال ذات أهمية علمية وعملية متعلقة بالدراسة الأكاديمية لموضوع طبيعة النظام السياسي ومحاولة الكشف عن خصوصية الأسس والمرتكزات التي يستمد منها مشروعيتها وأسباب قوتها التي تجعل منه ثابتا صامدا أمام مختلف أشكال الأزمات بالإضافة إلى محاولة الكشف أيضا على أسباب ودرجات ضعفها التي قد تصل إلى شبه الانعدام، فتظهر كل صور ومظاهر هذا الرفض من حين لآخر.

### 1: النظام السياسي الجزائري والأزمات المركبة:

تعد دراسة الأنظمة السياسية عموما والنظام السياسي الجزائري خصوصا من أصعب الدراسات في حقل العلوم السياسية وذلك لتعدد وتشعب العناصر المكونة والمتفاعلة والمشكلة له، أضف إلى ذلك الخصوصية والطبيعة المعقدة له، فكثيرا ما تعارض النظام السياسي الجزائري في مراحلها بين واقعة وخصوصياته وأهدافه، و نقصد بذلك خصخصة السلطة وشخصتها في فرد أو مجموعة اجتماعية صغير. وعليه فإن الدراسة المعمقة في

طبیعة النظام السیاسی التي لا تقف أساسا عند دراسة مؤسساته السیاسیة والإداریة وكیفیة عملها وسیرها، إلا أنها غیر كافیة لفهم المکانیزمات التي یقوم علیها هذا النظام ولهذا لا بد من أن تكتمل بدراسة سیاسیة اجتماعیة حتى تضفي الضوء علی الدینامیكیة العامة التي یتطور بها.

إن للنظام السیاسی الجزائري هیکلة ودینامیكیة خاصة به، حیث قام فی تأسیسه قصد أداء مهمة تاریخیة محددة تتمثل فی بناء الأمة والوطن فی محتوى یتمیز بضعف العوامل الضروریة لتحقيق اندماج وتحديث وطنی داخلی، وتبعیة خارجیة، نتیجة لمخلفات الاستعمار الثقیلة و المروعة، فبعكس التجارب الأوروبیة للقرن 19، لم تكن عملیة البناء الوطنی قائمة علی محددات حركیة اقتصادیة وإنما عن طریق جهاز سیاسی یرید من خلال البحث عن أسس تضفي علیه مشروعیة البقاء فیحقق هذا الاندماج. ومن هذا المنطلق ربط "فرونتر فانون" بین الاتجاه نحو تسلطیة الدول المستقلة حدیثا و بین غیاب العوامل اقتصادیة والاجتماعیة المحفزة لاندماج الاجتماعی، فرغم أن هدف كل الأنظمة السیاسیة هو البحث عن تحقيق الاندماج بین أفراد مجموعة اجتماعیة فی إطار فضاء معین إلا أنه مطلوب وقومی ومقترن بالعنف فی نفس الوقت بالنسبة للدولة القومیة، ولهذا فأن الأنظمة السیاسیة لا تختلف عن بعضها بوجود العنف من عدمه وإنما تختلف انطلاقا من کیفیة التي تهیکل بها هذا العنف وتديره<sup>1</sup>.

لقد أراد النظام السیاسی الجزائري الناشئ عن حرب التحرير تحقيق نموذج لاندماج متمیز بعلاقات مغایرة لتلك التي كانت سائدة فی النظام الاستعماری، إلا أن هذه العلاقة الاندماجية والتمهیشیة فی نفس الوقت كانت موجودة فی النظام الاستعماری نفسه ولم تختفي بسرعة مباشرة بعد الاستقلال، فلقد أدت سیاسة الدولة المستقلة إلى تعویض نقص الهیاكل اقتصادیة والاجتماعیة بمبالغة فی إعطاء القیمة للهیاكل السیاسیة والأیدیولوجیة، بالتالی بات الاستقلال لوحده غیر كفیلة بتحويل المشروع الوطنی إلى مشروع جدید للمجتمع، الذي لم یكن بإمكان تحقيقه بمفرده، ولهذا أخذته الدولة علی عاتقها، ولكن باستعمال مفرط للإكراه والقهر. و یعتقد الأستاذ عبد قادر بن سعدة أن غموض مشروع جبهة التحرير الوطنی یكمن فی أنها اختصرت المجتمع ككل فی الأمة، من حیث أن الدولة لا تنشأ فقط الأمة ولكنها تنشأ المجتمع بحجم الدولة، الذي حتى وإن كان الأكثر قومیة، إلا أنه لا یمكن أن یكون أمة لأنهما وحدتین مختلفتین تماما، ولهذا فقد خنق الثراء التصارعی للمجتمع الجزائري إلى غایة أحداث أكتوبر 1988، كما أن تسلطیة النظام غطت هیمنة مجموعات مسيطرة أخذت السلطة بعد الاستقلال بغطاء إیدیولوجی شعوبی: فإن كانت التجربة الأوروبیة فی القرن 19 قد غطت أوروبا بغطاء اجتماعی برجوازی، فإن ذلك مختلف فی الدول المستقلة حدیثا، لأن القومیة ألبست لباسا اجتماعی شعبی. صحیح أن عملیة البناء الوطنی بعد الاستقلال أرادت أن تكون بعيدة عن الدیمقراطية

البرجوازية، لكن ذلك لم يضمن حماية للعملية الثورية من خطر هيمنة بيروقراطية أدت إلى احتكار للسلطة من طرف جماعة اجتماعية متسلطة، إذ وبحجة بناء نظام نضالي كانت فيه جبهة التحرير الوطني المصدر الرمزي للسلطة، التي سيطرت عليها مجموعة اجتماعية ذات أصل عسكري تدريجيا ثم التحقت بها مجموعة أخرى ذات أصل بيروقراطي وتقنوقراطي، منها من عارض مشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي خوفا من فقدانها لمصالحها السياسية والاجتماعية المكتسبة والمحافظة مند فترة الاشتراكية التي لم تستطيع تحقيق المساواة الاجتماعية<sup>2</sup>.

ومع هذا يعتقد الكاتب الجزائري محمد إلياس مصلي أنه يجب أن التفرقة بين ديكتاتور محافظ وديكتاتور ثوري حتى وإن استعمل كليهما الوسائل القهرية للحفاظ على السلطة، فبينما نجد الديكتاتور الثوري يريد تحويل النظام الاجتماعي القائم عن طريق القضاء على اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، نجد الديكتاتور المحافظ يسعى إلى معارضة التقليل من خصومه الاجتماعيين، بما أن كل المجتمعات البشرية تتميز بالصراع الدائم بين ذوي الامتيازات وبين المهمشين، إذ لا نستطيع مقارنة نظام جمال عبد الناصر بنظام بينوشي في الشيلي ولا مقارنة ديكتاتورية لينين بديكتاتورية ستالين، ولا نظام بومدين بنظام فرانكو. ولهذا فقد عرف التاريخ البشري بعض الديكتاتوريات ذات الطبيعة التقدمية وأخرى رجعية، إذ يقبل هذا الطرح عند التيار الفكري الذي يعتقد بضرورة استعمال جميع الوسائل حتى الغير أخلاقية منها في حالة بناء دولة ووجود خطر يهددها، رغم معارضته للقانون الطبيعي الخاص باحترام الأشخاص. ومع أن البعض يعتبر الديمقراطية على أنها نظام قائم على العلاقة بين الأفراد لا تتناقض مع مبدأ حرياتهم التي لا تعني عدم امتثالهم لأي مسؤولية قانونية، وإنما تعني استقلاليتهم والمساواة بينهم بمعنى إمكانية الجميع التمتع بهذه الاستقلالية.<sup>3</sup> بينما يعتبرها الآخرون أنها لا تقف عند شكل تنظيم سياسي معين وإنما هي طريقة وجود للمؤسسات والأفراد. إذ تفهم على أنها ضرورة أخلاقية، وفي هذه الحالة قد تكون سابقة لمجتمع مازال يحافظ على سلوكيات بدائية، كما أن النظام التسيير الديمقراطي ليس ثابتا في كل الأزمنة والأمكنة، إذ لا يمكن تطبيق ديمقراطية أثينا اليوم مثلا، ولا ديمقراطية أمريكا في الجزائر إذ أنها مرتبطة بحراك الحياة الاجتماعية. ولكن تؤدي الديمقراطية إلى إقامة دولة القانون التي تتميز بامتثال الحكام الطوعي للقانون، واحترام الإدارة لتلك القواعد القانونية التي تسيير المجتمع، الأمر الذي لم يزل لم يتحقق بعد في الجزائر والذي يقترب أكثر من الدولة الشرطي التي تناقض دولة القانون، والدليل على ذلك كثرة قضايا الفساد وتهم التزوير في الانتخابات وغيرها.<sup>4</sup> وتعد الأمور أكثر عندما يكون من الضروري الخروج من دولة القانون بأسباب يعتقد أنها قهرية وأن متطلبات بقاء الدولة يتطلب تدخل الجيش، مثل ما حدث بعد

أحداث أكتوبر 1988 وتطبيق الحالة الاستثنائية وحالة الطوارئ مند 1992 إلى غاية 2011.

وكثيرا ما تعارض النظام السياسي الجزائري في مراحلہ بین واقعه وخصوصياته وبين الأهداف المسطرة، وأحسن مثال هو سياسة التصنيع في الجزائر القائمة على الصناعة المصنعة التي استقطبت تكنولوجيا عالية كانت بعيدة عن للمجتمع الجزائري فلاحی ويعاني من نسبة كبيرة من الأمية، كما يلتقي مع باقي الأنظمة العربية خاصة والدول النامية عامة في مسألة الأزمات التنمية السياسية التي تميزها والتي يصنفها العلماء إلى: أزمة المشروعية والمعبرة عن الأسس اتخاذ الحكومة لقراراتها ودرجة قبول المجتمع له، ثم أزمة المشاركة وهي تعبير عن من يملك التأثير في عملية صنع القرار، فأزمة الاختراق الإداري التي تعبر عن مشكلة كيفية إحراز الحكومة المركزية رقابة أكثر فاعلية عن طريق جهازها الإداري،

- يلتقي مع باقي الأنظمة العربية والدول النامية في مسألة أزمات التنمية السياسية المصنفة إلى:

- ✓ أزمة المشروعية والمعبرة عن الأسس اتخاذ الحكومة لقراراتها ودرجة قول المح له؛
- ✓ أزمة المشاركة: وهي تعبير عن من يملك القدرة في التأشير عن عملية صنع القرار؛
- ✓ أزمة الاختراق الإداري Administratif Penetration التي تعبر عن مشكلة كيفية إحراز الحكومة المركزية رقابة عن طريق حصارها الإداري.

## 2: مرتكزات مشروعية النظام

تعرف المشروعية بأنها قبول المحكومين لسلطة نظام معين، إذ تعتبر الخيارات والقرارات مشروعة إن عادت إلى إرادة الشعب فنقول إن مخرجات أي نظام هي مشروعة إذا توفرت على شرط تسبيق وتفصيل رفاهية الجماعة Le bien-être collectif. إذن مشروعية أي نظام سياسي تقوم بالأساس على مدى الأخذ بعين الاعتبار المصلحة المشتركة للمحكومين من طرف الحكام بمعنى قدرتهم على إنتاج الإجماع أو احترام المشاركة عن طريق القنوات المؤسساتية للمطالب الشعبية ونتيجة لخضوعهم للمساءلة Accomptability، فالمشروعية تعبير عن قدرة الحكام على معالجة وحل المشاكل التي تواجههم وتقديم النتائج القائمة على الرضا الاجتماعي وفعالية النشاط العمومي. إذ يصعب على أي حاكم أو نظام أو حكومة إن تسير الصراعات (مما يضمن لها حكم أطول واستقرار لفترة أطول بسبب الخوف أو الاجتياح، أو العرف). سيما أن أحسن العلاقات بين الحكام والمحكومين وأكثرها انسجاما هي تلك المبنية على قبول المحكومين صحة وسمو سلطة الحكام كما يؤكد ذلك العالم Max Weber. يقول Ted Gurr يمكن اعتبار الأنظمة ذات مشروعية انطلاقا من مدى اعتبار مواطنيها لأنفسهم أنهم على أحقية وفقا للقانون<sup>5</sup>. فهي درجة مدى وعي النخبة وعمامة الشعب على أن القادة والأنظمة تتوافق مع المعتقدات الأساسية للمجتمع ويعتبر

البعض أن النظام و القائد اللذان يتمتعان بمشروعية هما الأكثر وطنية وإخلاصاً، وإنها جزء من التاريخ الوطني يعملان وفق لقيم المجتمع ويحمي حدوده، حتى وإن بدت بعض القرارات غير حكيمة وإن بعض القادة لا يتسمون بشعبية كثيرة، فالحكومة أو القيادة التي لا تتسم بالمشروعية لا يمكنها أن تستمر في السلطة.

يقول دافيد استن David Euston أن كل جماعة حاكمة التي لها الجرأة على جمع صلاحيات و امتيازات لصالحها عليها الاستناد إلى مبدأ مقبول من طرف هذه الجماعة فتبرير لأدائها السلطوي حيث تسمى هذه المبادئ المذهبية بأسس المشروعية من الصعب على أي حاكم أو نظام أو حكومة أن تسيير الصراعات بداخلها الأمر الذي يضمن لها حكم أطول واستقرار أكثر الذي قد يتحقق داخل الأنظمة لفترة من الزمن بسبب الخوف أو الاجتياح أو العرف، بينما أحسن العلاقات بين الحكام والمحكومين وأكثرها انسجاماً هي تلك المبنية على قبول المحكومين صحة وسمو سلطة الحكام ، كما يؤكد ذلك ماكس وبير<sup>6</sup> Max Weber. فبعدما أعطيت عدة تعاريف للمشروعية مثل الجماعة السياسية، الخرافة السياسية، الدعم وتأثير على النظام، يقول Ted Gurr يمكن اعتبار الأنظمة ذات مشروعية انطلاقاً من مدى اعتبار مواطنيها لأنفسهم أنهم على أحقية وفقاً للقانون وعلى استحقاق للدعم، فهي درجة ومدى وعي النخبة والعامّة على أن القادة والأنظمة تتوافق مع المعتقدات الأساسية للمجتمع، فالنظام والقائد الذي يتمتع بمشروعية هو ذلك الذي يتميز بالوطنية الحقيقية، وهو يمثل جزء من تاريخها الوطني يعمل وفق لقيم المجتمع ويحمي حدودها، حتى وإن بدت بعض القرارات غير حكيمة وكان بعض القادة لا يتسمون بشعبية كبيرة، إذ أن العملية الحكومية أو القيادية التي لا تتسم بالمشروعية لا يمكنها أن تسيير أو تستمر في السلطة<sup>7</sup>. كما دافيد إيستن أن السلطة هي نوع من القوة السياسية معترف بها على أساس أنها مشروعة ومقبولة من طرف الدين يخضعون لها على أساس أنها تتوافق والقيم والإجراءات المقبولة من طرفهم، وقد وصف هذه العملية بـ: "إن كل جماعة حاكمة والتي لها الجرأة على جمع الصلاحيات والامتيازات لصالحها، عليها الاستناد على مبدأ مقبول من طرف هذه الجماعة كتبرير لأدائها السلطوي... إن هذه المبادئ المذهبية تسمى بأسس المشروعية"<sup>8</sup>.

وتفتقد معظم الأنظمة العربية المعاصرة للمشروعية ويرجع ذلك للطبيعة الغير مستقرة والمتغيرة لهذه الأنظمة واحتكار السلطة من طرف شخص واحد، وإلى جانب عدم استقرار هذه الأنظمة كميزة الأساسية فيها، يصعب التنبؤ بمستقبلها كذلك، إذ تغذيها الإشاعات ونقص المعلومات الأمر الذي يجعل من العملية السياسية

غامضة ومن القادة السياسيين مسكونون بشبح عدم الاستقرار والخوف من المجهول، ومع انعدام أو قلة درج مشروعية لأنظمة العريية نجد الكثير من السلوكيات الغير رشيدة كالاغتيالات والانقلابات العسكرية والقمع التي قد تبدو نتيجة لحسابات عقلانية، الأمر الذي خلق نوع من الشك وعدم الارتياح الشعبي وفقدان الثقة في العملية السياسية فيجعل من عملية التنمية السياسية بعيدة التحقيق.

ولا يخرج النظام السياسي على هذه القاعدة، إذ ورغم أسس المشروعية التي تبناها في مرحلته الأولى أي في مرحلة الاشتراكية والقائمة أساسا على مرتكزات خمس وهي التاريخ والدين وتحقيق الاندماج والتنمية والسياسة الخارجية<sup>9</sup>، إلا أنه وفي فترات عديدة نجده قد فقد هذه الأسس أو لم يستطيع تحقيق أهمها خاصة المتعلقة بتحقيق التنمية الأمر الذي عرضه لغضب شعبي ظهر لاسيما في 5 أكتوبر 1989، ثم ما واكب ذلك من أحداث متعاقبة ليصل إلى أحداث 22 فيفري 2019 والتي ورغم تجربته التي لا يمكن الاستهانة بها في إدارة حوار وطني كان مخرجا في سنوات التسعينيات بعد ندوات حوار سنتي 1994 و1996.

### 3 : أسباب ضعف مشروعية النظام السياسي الجزائري :

افتقد النظام إلى الجزائر في العديد من محطاته إلى مقومات عديدة كانت لتكون أسس يبني عليها مشروعية التي أظهرت الأحداث في كثير من المرات هشاشتها وضعفها ويرجع ذلك لما يلي :

- الطبيعة غير المستقرة والمتغيرة واحتكار سلطة من شخص واحد.
- صعوبة التنبؤ بمستقبل هذا النظام الذي يعد نظام مغلقا صعب الدراسة والتحليل بصعوبة وزئبقية الظاهرة السياسية نفسها.
- يمكن وصفه بأنه نظام قاتم السواد (A VERY DARK BOX) وليس (BLACK BOX) ، كما وصف إستن David Euston كل الأنظمة السياسية بأنها علبة سوداء على عكس الأنظمة الديمقراطية التي من المفروض أن تكون رمادية (GRIS BOX) بمعنى أنها أكثر انفتاحا ووضوحا الأمر الذي يسهل عملية المساءلة
- كثيرا ما يشوب ويحيط بالنظام الجزائري نقص المعلومات والإشاعات (fake news) التي أصبحت هذه تستعمل كإستراتيجية لحس النبض واستباق القرارات، الأمر الذي جعل من العملية السياسية جد غامضة وأصبح القادة السياسيون مسكونون بشبح الخوف من المجهول.
- تفشي ظاهرة الفساد السياسي من القمة إلى القاعدة واختلاط المال بالسياسية (أو ما يطلق عليه في مصطلح الشكارة) مما خلق ضبابية في العملية السياسية.

- غياب الشفافية وازدواجية الخطاب والممارسة السياسية بين القانون والممارسة (النصوص القانونية جيدة لكنها لا تطبق).
- انعدام الثقة في العملية السياسية، مما أحدث ظاهرة العزوف السياسي، لاسيما بالنسبة لطبقة الشباب الذين ابعدوا وابعدوا أنفسهم عن العملية السياسية.
- وجود فجوة كبيرة بين الحكام والمحكومين لضعف عملية الاتصال السياسي الناجحة، بحيث أن النظام مازال يسير (who Governs) بآليات أقول قديمة وبعيدة تماما على هذه المرحلة المعولمة (لاسيما من حيث استعمال (I.I.C) تكنولوجيا الإعلام والاتصال).
- عدم احترام القوانين والتلاعب في قراءتها.
- سيطرة الأقلية على الحكم رغم أن المنظومة القانونية والدستورية قائمة على أسس الديمقراطية ( مساواة، فرص، مشاركة وانفتاح... الخ ) غير أن هذه الديمقراطية هشة بل هي ديمقراطية الواجهة.

#### 4: المشروعية الانتخابية المفقودة:

مع أن نسبة المشاركة في الانتخابات، باتت محتشمة في جميع أنحاء العالم وهذا إنما يدل على عزوف عالمي عن المشاركة السياسية والاهتمام بالصالح العام، غير أن الانتخابات في الجزائر ومع اختلاف العهد الرئاسية والمراحل المتميزة لتاريخها كثيرا ما وصفت بعدم النزاهة والمبالغة سواء في نسبة مشاركة المشاركة أو في نتائج التصويت لصالح هذا أو ذاك. وربما سنتوقف في هذا البحث المتواضع عند محطتين انتخابيتين مهمتين متباعدتين تاريخيا ومختلفتين في السياق والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الصحية داخليا وخارجيا، لنجد الكثير من نقاط التشابه والتقارب بين النتائج والأثر.

#### 4-1: الانتخابات التشريعية التعددية الأولى ونتائجها:

فإن كانت 1990 سنة أول تجربة انتخابية تعددية في الجزائر، فقد تميزت سنة 1991 بالمظاهرات التي قامت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS، خاصة الإضراب الغير محدود ابتداء من 25 ماي 1991 ثم قيامه بالاعتصام الذي تحول إلى عصيان مدني، مطالبة بتغيير الأوضاع ورفضهم لها، وتغيير قانون الانتخابات<sup>10</sup> والقانون الخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية وبناتخابات تشريعية ورئاسية قبل نهاية السنة والذي توقف بتدخل الجيش وإعلان رئيس الجمهورية عن حالة الحصار التي دامت أربعة أشهر من 5 جوان 1991 إلى سبتمبر 1991<sup>11</sup>، وهي ثاني مرة يعلن فيها هذه الحالة منذ أحداث أكتوبر 1988، ومع استقالة حكومة حمروش خلفه أحمد غزالي على رأس حكومة جديدة بتاريخ 10 جوان 1991 التي أخذت على عاتقها ضمان

انتخابات نظیفة ونزیهة فكانت الانتخابات التشریعیة فی 26 دیسمبر 1991 بالنسبة للدور الأول، أما الدور الثاني فقد تقرر فی 16/01/1992. ودخلت الأحزاب فی هذه التجربة التشریعیة ولأول مرة فی تاریخ الجزائر وكانت الجبهة الإسلامیة الأكثر حضورا بعدد مترشحین موزعین علی كل التراب الوطنی أمام الآفلان الذی أصبح یبدو قد أضعف واستنزفت قواه.

جدول رقم (01): یمثل النتائج التی تحصلت علیها بعض الأحزاب فی الانتخابات التشریعیة ل1991

النسبة المئوية	عدد المقاعد المتحصل علیها	عدد المترشحین	الحزب
43,72	188	430	الجبهة الإسلامیة لإنقاذ
3,72	16	429	جبهة التحریر الوطنی
5,81	25	322	جبهة القوى الاشتراکیة
00	00	381	حزب التجدید
00	00	380	حماس
00	00	334	الحركة الیدمقراطية الجزائریة
00	00	295	التجمع من أجل التنافة والیدمقراطية
00	00	243	الحزب الوطنی الاشتراکی الیدمقراطي
00	00	208	حركة النهضة الإسلامیة
00	00	199	حركة مجدد

المصدر: تصریح المجلس الدستوری. الجریدة الرسمىة رقم 1 الصادرة فی 1992/1/4

ومن بین 5794 مرشحا نجد 1089 مرشحا حرا و 77 امرأة فقط لا یزید عدد المترشحین النساء فی القوائم الحزبیة علی 12 امرأة مما یرز المشاركة الضعیفة جدا للنساء نتیجة لعقلیة المجتمع الأبوی الجزائری وحدود ثقافة استقطاب النساء فی الأحزاب بصفة عامة والأحزاب الإسلامیة بصفة خاصة، وأفزرت نتائج الدور الأول علی حصول الجبهة الإسلامیة للإنقاذ FIS علی 188 مقعدا من أصل 430 أي بنسبة 43.72%، ثم جبهة القوى الاشتراکیة FFS الذی تحصل علی 25 مقعد أي بنسبة 5.81%. ثم حزب التحریر الوطنی FLN تحصلت علی 16 مقعد، ثم الأحرار الذین أحرزوا علی 03 مقاعد.

وكما كانت نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية لجوان 1990 ضعيفة، حيث وصلت نسبة الامتناع إلى 35% والتي أرجعها البعض إلى دعوة المقاطعة التي دعت إليها بعض الأحزاب كجبهة الاشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية، استمرت نسبة المقاطعة كبيرة مع الانتخابات التشريعية ل 1991 حيث وصلت إلى 41 % الأمر الذي قد يوحي بوجود رفض للتعددية أو للأسلوب الذي مورست به الديمقراطية في الجزائر أو وجود عدم اهتمام بالسياسة والإصلاحات التي بدأت وإنما الانشغال كان بضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ومن نتائج الانتخابات التشريعية كذلك تراجع شعبية الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فقدت أكثر من مليون وربع صوت بحوالي 28% من الأصوات التي تحصلت عليها في جوان 1990، بسبب الانحرافات التي حدثت أثناء تجربة تسيير المجالس المحلية كما فقدت جبهة التحرير الوطني 26 % من الأصوات، حيث لم تتحصل سوى على 1600000 مقابل 2161000 صوت في جوان 1990، كما يمكن من خلال نتائج هذا الدور الأول من تقسيم الناخبين الجزائريين إلى ثلاثة فئات أساسية:

✓ الفئة الأولى: والتي تشكل الأغلبية 41 % والتي امتنعت عن التصويت بسبب رفضها إما العملية السياسية بأكملها وانشغالها بمطالب اقتصادية واجتماعية أو رفضها للأسلوب الذي طرحت من خلاله الإصلاحات السياسية أو رفضها للتعددية التي لم تكن تعتقد أنها جاءت في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة؛

✓ الفئة الثانية: والتي تشكل نسبة 30 % وتمثل التيار الديمقراطي والوطني الذي كان يدعو إلى تحقيق نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ التداول على السلطة، إلا أن هذا التيار لم يكن يشكل مجموعة متجانسة ومتحالفة بل كان يسوده التشتت بسبب عرضها لسياسات متعارضة وبعيدة عن بعضها البعض؛

✓ أما الفئة الثالثة: والتي كانت تتكون من ناخبي الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتشكل حوالي 28,5 % والذي كان يحلم بتغيير شامل في أركان الدولة ويدعو إلى إقامة دولة دينية.<sup>12</sup>

لقد كان نظام الانتخابي المعتمد وقتها يحفز نجاح جيل جديد من الساسة، حيث أن أغلب الوجوه القديمة والمعروفة وقتها لم تستطع الصمود أمام مترشحين شباب غير معروفين مثال على ذلك عدم قدرة رجل الأعمال جيلالي مهري ولا على بن فليس أمام مترشحين عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ رغم أنهما من أعيان المنطقة وينتمون إلى عائلات متجذرة فيها. غير أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ورغم فقدانه لحوالي مليون صوت كنتيجة لأزمة ماي وجوان 1991، وأحداث قمار حيث تحصل على 3260222 مقابل 4331472 في

للانتخابات البلدية، مع ذلك یقی الحزب المهیمن مع حصوله على 188 مقعدا وكان یعتقد أنه سیحصل على الأقل على 3/2 من المقاعد، ویرجع ذلك إلى الإرادة القویة للناخبین للتعبیر بقوة كبریة فی التغبیر ورفض ما هو قديم والمسبب لما وصلت إليه الجزائر من سوء الأوضاع، الأمر الذي مكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ من حصده أغلیبة المقاعد فی كل الولايات ماعدا فی منطقة القبائل أين هیمن جبهة القوی الاشتراکیة، وحزب التحریر الوطنی فی كل من الطارف، تمرناست، بجایة، خنشلة مع أنه أخفق حتی فی منطقة الصحراء والولايات الكبری كالعاصمة، قسنطینة ووهران<sup>13</sup>.

وقد تفاجئت الطبقة السیاسیة والمجتمع المدني بتأكيد النتائج الانتخابیة، حیث صرح العربی بلخیر وزیر الداخلیة لجریدة المجاهد فی 28 دیسمر 1991، بأنه راضی على الأجواء التي جرت فیها الانتخابات، وأن الحكومة قد إلتزمت بوعودها الخاصة بإجراء انتخابات حرة ونزیهة وفی الأوقات المحددة. ولعل التناقضات التي وقع فیها الجبهة الإسلامية للإنقاذ یكمن فی المسألة المتعلقة بأی نوع من الدول یرید أن یحول مستقبل الجزائر إليها وهذا باستناد إلى التناقضات التي جاءت فی تصريحات قادتها حیث صرح رابح كبری المسؤول عن العلاقات الخاریة مطمئنا كل الطبقات الاجتماعیة الجزائریة بأن "المشروع الإسلامی هو مشروع الخیر والكرم للجمیع، أما عبد القادر موعنی إمام مسجد الأمة فقد أكد بأن حزبه سیترك لكل التيارات مكانا لإبداء الرأی، بینما الإسلام لا یعترف بالنظام الرئاسی وإنما فقط بالمجلس الشعبي الذي سیقرر فی كل الأمور ابتداء بالدستور"<sup>14</sup>. وصرح عبد القادر حشانی المسؤول المؤقت للمكتب التنفیذی للجبهة الإسلامية بأن الأغلیبة التي تحصل علیها حزبه تعكس إرادة الشعب الجزائری لتأسيس جمهوریة إسلامیة وفیة لمبادئها وأن الجبهة ستفتح أبوابها لكل الكفاءات الوطنیة مهما كان انتماءها، الحزبی ویضیف بأنه لن تكون أیة مشاكل مع رئیس الجمهوریة. كما دعا رابح كبری إلى دولة إسلامیة مستوحاة من التجربة الإيرانية والسعودیة والسودان<sup>15</sup>. ونتیجة لهذه التصریحات والممارسات الغیر دیمقراطیة لها<sup>16</sup> لم تستطیع فئة كبریة من الطبقة السیاسیة والمجتمع المدني استیعاب فكرة حكم الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقد انضم إليها النخبة العسكریة التي لم تبدي ارتیاحها كذلك واعتبرت أن مستقبل التعددیة بل الجمهوریة فی خطر، وقد كان حزب الطلیعة الاشتراکیة من أولى الأصوات التي أشارت إلى التجاوزات التي لوحظت فی العملية الانتخابیة فدعا إلى إقامة مسیره وطنیة تنظم كل

\* إن تصريحات علی بلحاج الرجل الثاني فی الجبهة الإسلامية للإنقاذ والممثل للتيار السلفی فیها وموقفه من الدیمقراطیة التي كان یعتبرها ابتكارا فكريا صار وتخفی معتقدات فاسدة تضر بروح الإسلام. أما عن الحرية المطلقة التي تدعو إليها تتناقض مع العبودیة لله، فالدیمقراطیة تقر ببناء الإنسان لمصیره بعيدا عن خالقه وفصل الدين عن الدولة المبدأ الذي لا یمكن تبنيه من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

الأحزاب يوم 2 جانفي 1992 تطالب بحماية الديمقراطية ، ثم توالى الأصوات المطالبة بعدم السماح للجبهة الإسلامية للوصول إلى الحكم وعلى رأسها أصوات عدة نقابات تقودها المركزية النقابية للإتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل مشكلة في 30 ديسمبر 1991 اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر انضم لها أكثر من 47 جمعية اجتماعية ومهنية ونقابية في شكل جمعية غير سياسية تطالب بإلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي تعتبره قد أتاح الفرصة لنجاح قوة سياسية معادية للديمقراطية والدستور<sup>17</sup>. ومن هنا بدأت الحركات الاحتجاجية الكبرى وعلى رأسها السعيد سعدي رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي دعا إلى الاعتصام من أجل إلغاء نتائج الدور الأول لأن قيم الجمهورية والديمقراطية مهددة من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي يجب التشكيك في جزء كبير من نجاحه.

ومقابل تلك الأصوات التي تتعالى مؤكدة على وجود تزوير في الدور الأول من الانتخابات تعالت أصوات مناهضة لها تدعوا إلى ضرورة احترام نتائجها تمثلت خاصة في الأحزاب الإسلامية وأخرى ديمقراطية مثل حزب التجديد وجبهة القوى الاشتراكية وحتى حزب جبهة التحرير الوطني، الذي دعا مكتبه السياسي إلى احترام العملية الانتخابية وأن أي محاولة لإيقافها ستكون عملا خطيرا يهدد التطور الطبيعي للمجتمع والاستقرار الوطني<sup>18</sup>، ومع كل هذا الغليان السياسي والاجتماعي، عرفت الجزائر مرحلة جد معقدة من تاريخها قادت إلى ما سماه البعض بحرب أهلية، دامت أكثر من 10 سنوات راح ضحيتها أكثر من 20000 قتيل<sup>19</sup> والعديد من الضحايا الذين لم يستطيعوا أن يتجاوزوا أثارها النفسية لحد الآن. كما دخلت الجزائر في منطقة تذبذبات جد خطيرة كادت تمس بأسس الدولة وسلطتها إلى أن تم لاسترداد الصرح المؤسساتي مع الانتخابات الرئاسية لسنة 1995، والتعديل الدستوري لسنة 1996، ثم للانتخابات التشريعية سنة 1997، ومجيء عهد جديد مع الانتخابات الرئاسية لسنة 1999، والاسترجاع التدريجي للمكانة الخارجية للدولة وعودتها في المحافل الدولية\*. غير أن هذه المرحلة التي امتدت عشرين سنة من 1999 إلى 2019 ورغم إيجابياتها والعديد من الانجازات التي افتخر بها كثيرا القائمون عليها، غير أنها وصفت بالفساد المالي والإداري أدى إلى محاسبة كبار مسؤولي الدولة وعلى رأسهم وزراء مسؤولي الأجهزة الأمنية .

#### 4-2: الاستفتاء حول التعديل الدستوري ل01 نوفمبر 2020:

لقد جاء التعديل الدستوري الأخير في ظروف داخلية وخارجية جد متميزة، بل قد تكون منفردة، حيث عرفت الجزائر منذ إعلان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عن ترشحه للعهدة الخامسة غضبا شعبيا،

\* مشاركة الجزائر في عدة مشاريع ومحافل دولية كالنيباد والدور الذي قامت به في حل بعض المشاكل الإقليمية ( ليبيا، النيجر ... الخ)

یمائل ذلك الذي حدث في 05 أكتوبر 1988، حتى وإن اختلف عنه في طريقة هيكلكته والتعبير عنه وحتى في مدة استمراره وكيفية احتوائه والتعامل معه من طرف السلطة.

لم يكن هذا الغضب واضحا إلا بعد مرض الرئيس وأواخر العهدة الثالثة إذ أعتقد الكثير من المحللين السياسيين وحتى عامة الشعب أن عهدا جديدا قادما سيرجع فيه الحكم للشباب ويعمل فيه على القضاء على آفة الفساد التي تنخر في جسد النظام ومؤسسات الدولة، حيث احتلت الجزائر المرتبة 108 من بين 176 دولة ليستقر مؤشر الفساد في نفس الفترة عند درجة 306 من أصل 10<sup>20</sup>. ومع أن خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سطياف سنة 2012 قد أوحى بهذا التغيير، غير أن الواقع بعد ذلك كان عكس المتوقع وفاز بعهدة رابعة وكادت الخامسة أن تكون واقعا حتميا. كما أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية<sup>21</sup> نتيجة لانخفاض سعر البترول وإفلاس خزينة الدولة باعتراف الوزير الأول وقتها أحمد أويحيي بعدم قدرته الجزائر تسديد الأجور المتدنية أصلا للفتات الهشة من المواطنين<sup>22</sup>، رغم ما تزخر به البلاد من ثروات باطنية وبشرية تمكنها من أن تكون على الأقل من الدول الصاعدة state emergent على غرار ما كان منتظر من خلال مختلف السياسات الوطنية التنموية وتعاقب سلسلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية وحتى التسييرية التي تزامنت مع مختلف حكومات والفترات الزمنية.

تكتسي العملية الانتخابية بالنسبة لتقوية مشروعية النظام السياسي الجزائري أهمية كبيرة، حتى وإن وصفت في كثير من الأحيان بالصورية والشكلية واتهمت بالتزوير وعدم الشفافية رغم الضمانات القانونية والمؤسسية والدولية التي تصاحب كل استحقاق انتخابي تعرفه الجزائر، وهذه القاعدة لا تستثني الاستفتاء الدستوري الأخير الذي ورغم الظروف الصحية التي يعرفها العالم مند نهاية 2019 والمتمثل في جائحة الكوفيد 19، غير أن السلطة لم تستطع الصبر إلى نهاية الأزمة وزوال الوباء أو على الأقل إيجاد دواء أو لقاح له، بل أنه أجرى في ظروف صعبة جدا متجاهلين الوباء وأخطاره• مما كان عاملا من العوامل الأخرى التي تسببت في زيادة عدد الإصابات إلى أعداد قياسية لم تسجل مند بداية الأزمة الوبائية . وكانت نسبة المشاركة ضعيفة جدا بل الأضعف قدرت حسب إعلان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي بـ 23,7%،

• والدليل على ذلك ارتفاع عدد الإصابات التي وصلت إلى أرقام قياسية تجاوزت 1000 إصابة منتصف في شهر نوفمبر 2020 حسب تصريحات الهيئة الوطنية لمتابعة تطور وباء الكوفيد19

ما يُعادل تصويت 5,5 ملايين ناخب من أصل 23,5 مليون مسجّل بالجزائر<sup>23</sup>، حيث تمثل أقل بكثير من النسبة المسجلة في الانتخابات الرئاسية 39.93% والتي فاز بها رئيس الجمهورية الحالي.

والسؤال الذي نريد طرحه: هل أن هذا التعديل الدستوري بهذه النسبة سيعمق فعلا من مشروعية النظام السياسي إلى درجة أنه سيلغي أو على الأقل يقلل من الغليان الشعبي الذي دام لعدة شهور، وتوقف الشعب عن الخروج للشوارع فقط بفعل تداعيات جائحة فيروس الكوفيد19، أم أن الأمر سيبقى على حاله، إن لم نقل قد يتفاقم وتزيد الهوة والفجوة بين الحكام والمحكومين رغم الخطوات الهامة التي جاء بها هذا التعديل الدستوري الذي أحتوى على الآليات الفعالة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

#### الخاتمة:

إن أي سلطة أو نظام سياسي يهدف بالأساس إلى الاستمرارية والبقاء إلى أطول مدة ممكنة، ولعل الطريق الأنسب لذلك هو تحقيق رضا المحكومين وفقا لمرتكزات قانونية وغير قانونية يعمل على تقويتها ودعمها من حين لآخر، مستعملا في ذلك كل ما أتيح له من أسس وإمكانيات وفرص. وقد تفتن النظام السياسي الجزائري إلى هذه النقطة منذ الاستقلال، حيث وظف التاريخ والمشروعية الثورية والدين كمرتكزات مشروعيته ودعمها بمختلف السياسات التنموية، وتحقيق الوحدة الوطنية عن طريق التعليم والخدمة الوطنية إلى جانب السياسة الخارجية، غير أن ذلك لم يكن كافيا لضمان قوة هذه المشروعية، حيث كان لابد من تغيير تلك المشروعية التاريخية بأخرى دستورية وانتخابية. هذه الأخيرة التي كثيرا ما طعن في صحتها وشكك في نتائجها رغم الضمانات القانونية والمؤسسية التي تدعم في كل مرة وفقا لمبادئ الشفافية والمشاركة وخاصة المحاسبة. وعليه، أعتقد أنه على النظام السياسي الجزائري أن يعزز ويقوي من أسس مشروعية، ويركز أكثر على ما يمكن أن يضمن إلى جانب ديمومته الرفاهية والعيش الكريم للمواطن، مع احترام الحريات والحقوق الأساسية وجميع قواعد الديمقراطية والحكم الرشيد. ويتأتى هذا الأمر عن طريق العمل وبجد على تحقيق ما يلي:

- التنمية بمختلف أصنافها ونقصد بذلك التنمية الاقتصادية والسياسية والإنسانية وخاصة المستدامة باعتبارها الضامنة للحق الأجيال المستقبلية في بيئة سليمة وفي ثروات الحاضر وكل هذا هدفه الإنسان وتحسين مستوى معيشته ورفاهيته.

- العمل على تجسيد الديمقراطية التشاركية واقتراب السلطة من المواطن والتفكير في آليات وطرق المشاركة الفعالة من خلال تفعيل دور المجتمع المدني واستقلالته في التسيير والنشاط والدور إلى جانب فتح قنوات الاتصال الفعال والفعلي ورفع جميع الحواجز بين الحكام والمحكومين من خلال تقوية دور الأحزاب السياسية

وقیامها بأدوارها فی هذا المجال والاعتماد علی تكنولوجیات الإعلام والاتصال التي أصبح لا یمكن التخلي عنها فی هذا الميدان سواء فی تسهیل العملية الاتصالية أو تسريع تقديم الخدمة وجودتها.

- محاربة الفساد بجميع أنواعه، وذلك من خلال إرساء قيم العدالة و المساواة عن طریق تطبيق القانون و مساواة الجميع أمامه و الصرامة فی العقاب و استقلالية القضاء و نزاهته.

- مواكبة خصوصية الفترة التي يعيشها المواطن و السرعة فی الاستجابة للمطالب الآنية التي تعبر عن حاجات ملحة تفرضها الضرورة قد تكون فی غالب الأحيان مطالب متعلقة بحياة أو موت VITAL خاصة، و ما يعيشه العالم من تغيرات متسارعة، و من مستجدات تفرضها الأوبئة أو الحروب أو البيئة... الخ. و عليه بات من ضروري تغيير آليات الحكم و وفقا لهذه الخصوصيات و التحلي بالمرونة فی تطبيق القرارات، و قبل ذلك الاعتماد علی الفكر الاستراتيجي القائم علی استباق المشاكل و استشراف المستقبل و الاستعداد له.

- تحقيق الاندماج و الوحدة الوطنية باعتبارها رمز من رموز الدولة و دعامة من دعائم قوتها، و فی هذا الإطار، أعتقد عليها أن تسخر جميع وسائلها المادية و المعنوية قصد تحقيق هذا الهدف الأسمى كالتعليم، و غرس قيم المواطنة و التعايش السلمي و قبول الاختلاف و خصوصية الأقلية و توازن الجهوي و المساواة بين الجهات فی مخرجات التنمية.

- الارتكاز فی الحكم علی احترام الخصوصية التاريخية و الثقافية للمجموعة من خلال العمل علی تقوية الشعور، و الاعتزاز بالانتماء الحضاري و الثقافي الجزائري و حماية كل ما يتعلق بالموروث المادي و اللامادي و تطويره، بل لا بد من العمل علی التعريف به محليا و دوليا و تجنيد كل الوسائل و الإمكانيات للحفاظ علیه و ترقيته .

- تقوية السياسة الخارجية الجزائرية فی إطار مبادئها الأساسية و عقيدتها الأمنية، و توجيهها نحو خدمة و حماية المصلحة الوطنية و ذلك من خلال استغلال جميع الإمكانيات و القدرات المادية و البشرية، تحقيقا لهذا الهدف الذي یضمن المكانة الحقيقية التي تستحقها الجزائر ضمن المجموعة الدولية.

- العمل علی تقوية الثقة بين الحكام و المحكومين، الأمر الذي أراه ضروري جدا فی الخروج من هذه الأزمة، و يكون ذلك بتأسيس لمرتكزات الحكم الراشد، و تعزيز قيم الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و خاصة تجسيد العدالة و المساواة بين المواطنين.

الهوامش:

<sup>1</sup>- Mohamed Tahar ben Saada. **Le Régime Politique Algérien : de La Légitimité Historique à la Légitimité Constitutionnelle**. Alger .ANA.1992. p 8

<sup>2</sup>- Mohamed Tahar ben Saada. Op-cit. p 12.

<sup>3</sup>- René Capitant. **démocracie et Participation Politique**. Paris: bordas. 1972. p 7

<sup>4</sup>- Mohamed Elyes Mesli. **L'Algérie en Question**. Alger: Editions Houma. 2000. p p 173-176.

<sup>5</sup>- Jean Yves Dormagen et Daniel Mouchard. **Introduction la Science Politique**. Bruxelles : de Boeck.2010 .pp 18-20

<sup>6</sup>- Max Weber. **The Theory of Social and Economic Organization**( translated by A. M Henderson and Talcot Parson). new York: Oxford University Press. 1947. pp124-126. P 1

- 7- Michael C. Hudson. **Arab Politics the Search For Legitimacy**. London: Yale University Press. 1977. P 2
- 8- Mohamed Tahar Ben Saada. Op-cit. P 108.
- 9- Ibid. p 109.
- 10- قانون الانتخابات رقم 91 - 18 الصادر في 15 أكتوبر 1991 (الجريدة الرسمية ص 1550) الذي كرس نظام الانتخابي بالأغلبية في دورتين للمنافسة على 430 مقعدا بعدما خفض العدد من 541 الذي كان محددًا في قانون حمروش والذي حدده قانون 91-07 ل 3 أبريل 1991.
- 11- المرسوم الرئاسي رقم 196/91 المؤرخ في 4 جوان 1991. المتضمن تقرير حالة الحصار. الجريدة الرسمية رقم 29. المؤرخة في 12 جوان 1991.
- 12- Mohamed Boussoumah. **La Parenthèse des Pouvoirs Publics Constitutionnels de 1992A** 1998. Alger: OPU. 2005. P. 31.
- 13- Mohamed Boussoumah, Op.cit. P. 22
- 14- Le Quotidien d'Oran. le 27-28 décembre 1991. Tirer du ibid. P 33
- 15- El Watan le 05 Janvier 1992.
- 17- Mohamed Boussoumah. op-cit. P. 35.
- 18- El Moudjahid du 02 janvier 1992.
- 19- <https://www.djazairress.com/akhbarelyoum/206516>
- مشاركة الجزائر في عدة مشاريع و محافل دولية كالنيباد و الدور الذي قامت به في حل بعض المشاكل الإقليمية ( ليبيا، النيجر... الخ)
- 20- [http://www.transparency.org/news/feature/corruption\\_perception\\_indzx\\_2016](http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perception_indzx_2016) .
- 21- <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20191230/187744.html>
- 22- الجزائر 1 . هل سيلجأ أويحي إلى الاقتطاع من رواتب العمال.
- <https://aljazair1.com/%d8%aa%d8%ad%d9%88%d9%8a%d9%84-%d9%85%d9%83%d8%aa%d8%aa%d8%a8%d9%8a-%d8%b9%d8%af%d9%84-2-%d8%a5%d9%84%d9%89-lpa>
- بتاريخ 16 سبتمبر 2016
- 23-<http://www.aps.dz/ar/algerie/95176-2020-11-02-14-52-40>
- قائمة المراجع :**
- الأعرابي عاصم، نظريات التطور والتنمية الإدارية، بغداد، وزارة التعليم العالي، 1988.
- الدودين أحمد يوسف، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.
- الصائغ محمد ناصر، الإصلاح الإداري في الجزائر، دار البهجة للنشر والتوزيع، 2019.
- ومليت آسيا، دور القيادة في إصلاح الإدارة العمومية في الجزائر في العشرة الأخيرة، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2011.
- Ben Saada, Mohamed Tahar. **Le Régime Politique Algérien : de La Légitimité Historique à La Légitimité Constitutionnelle**. Alger .ANA.1992.

- Boussoumah, Mohamed. **La Parenthèse des Pouvoirs Publics Constitutionnels de 1992A 1998**. Alger: OPU. 2005.
- Dormagen, Jean Yves et Daniel Mouchard. **Introduction à la Science Politique**. Bruxelles : de Boeck. 2010
- Capitant, René. **Démocratie et Participation Politique**. Paris: bordas. 1972.
- Hudson, Michael C.. **Arab Politics the Search For Legitimacy**. London: Yale University Press. 1977
- Mesli, Mohamed Elyes. **L'Algérie en Question**. Alger: Editions Houma. 2000.
- Weber, Max. **The Theory of Social and Economic Organization** (translated by A. M Henderson and Talcot Parson). New York: Oxford University Press. 1947..
- دستور 1989، المؤرخ في 28 فبراير 1989، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09.
- دستور 2016، المؤرخ في 7 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14.
- القانون رقم 01/06، المتعلق بالوقاية من الفساد ومحاربتة، المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـ 20 فبراير 2006، الجريدة الرسمية، العدد 14.
- قانون الانتخابات رقم 91 - 18 الصادر في 15 أكتوبر 1991 ( الجريدة الرسمية
- قانون 91-07 لـ 3 أبريل 1991
- المرسوم الرئاسي رقم 196/91 المؤرخ في 4 جوان 1991. المتضمن تقرير حالة الحصار. الجريدة الرسمية رقم 29. المؤرخة في 12 جوان 1991

#### المجلات:

- البرادعي لیلی مصطفى، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الإصلاح الإداري، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، العدد 20، 2004.
- رميني جمال، إصلاح منظومة الوظيفة العمومية في الجزائر خيار تنظيمي أم حتمية اجتماعية-سياسية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 31، ديسمبر 2017.
- ايظاحين غانية، الفساد الإداري "الجزائر نموذج"، عن الموقع: <http://www.asjpbs/en/article/25879>

#### الجرائد:

- Le Quotidien D'Oran. le 27-28 décembre 1991.
- El Watan le 05 Janvier 1992

#### مواقع الانترنت:

- [http://www.transparency.org/news/feature/corruption\\_perception\\_indzx\\_2016](http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perception_indzx_2016) .
- <https://aljazair1.com/%d8%aa%d8%ad%d9%88%d9%8a%d9%84-%d9%85%d9%83%d8%aa%d8%aa%d8%aa%d9%8a-%d8%b9%d8%af%d9%84-2-%d8%a5%d9%84%d9%89-lpa>

[-https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/206516](https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/206516)

[-https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20191230/187744.html](https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20191230/187744.html)